مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني – دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية

The Contribution of internal audit in banking risk management under International Standards of internal Auditing and Code of professional conduct- A field study of Algerian banks

حاج قويدر قورين[*,1]، أبو بكر الصديق قيداون[2] ، عمر عبو[3]

[1]كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

[2]كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

[3]كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير– جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2019/06/08 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2019/09/09 ؛ **تاريخ القبول** : 2019/11/08

ملخص: تهدف في هذه الدراسة، إلى تحديد مختلف المفاهيم الخاصة بالتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر والعلاقة بينهما، ودراسة مدى تطبيق البنوك الجزائرية للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر، في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني. من خلال دراسة ميدانية شملت جميع المديريات العامة للبنوك المعتمدة في الجزائر والمقدرة عددها بـ 20 بنك على مستوى العاصمة. ومن النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، غياب لجنة للمخاطر على مستوى البنوك العمومية مقارنة بالبنوك الخاصة، بالإضافة إلى تمتع البنوك العمومية باستقلالية أقل من البنوك الخاصة وذلك نظرا لطبيعة هياكلها التنظيمية مما سيؤثر على عمل المدققين الداخليين وعلى نتائج تقاريرهم، عدم مواكبة البنوك العمومية للتحديثات التي تجريها لجنة بازل للرقابة البنكية مقارنة بالبنوك الخاصة.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي ؛ إدارة مخاطر ؛ البنوك الجزائرية ؛ قواعد السلوك المهني ؛ بازل03 ؛ كوزون 2017 ؛ إيزو31000.

تصنيف JEL : M42، G32.

Abstract: In this study, we aim to identify the different concepts of internal auditing, risk management and the relationship between them and examining the extent to which Algerian banks apply internal audit in risk management, under the international standards of internal audit and Code of professional conduct. Through a field study covering all the general directorates of banks approved in Algeria which estimate 20 banks located in Algiers. The main results of this study are the absence of risk committee at public banks compared to private banks, in addition the public banks are less independent than the private banks due to the nature of their organizational structures which will affect the task of internal auditors and the results of their reports, we also found that the public banks do not keep up the updates of Basel committee compared the private banks.

Keywords: Internal Audit ; Risk Management ; Algerian banks ; Code of professional conduct ; COSO 2017 ; Basel 03 ; ISO 31000.

JEL Classification Codes : M42, G32.

*Corresponding author, e-mail: h.gourine@univ-chlef.dz

I- تمهيد

لتعزيز التنسيق بين إجراءات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، ساهمت العديد من المنظمات الدولية في تقديم العديد من النماذج والمفاهيم وتطويرها حسب الأحداث التي يشهدها الإقتصاد الدولي، ومن أبرز المعاهد يوجد معهد المدققين الداخليين (IIA) الذي قدم العديد من المفاهيم والمعايير المنظمة للتدقيق الداخلي وعلاقته بإدارة المخاطر، بالإضافة إلى منظمة (COSO) التي قدمت نموذج ينظم العلاقة بين نظام التدقيق وإدارة المخاطر في سنة 2004 وقامت بتعديله في سنة 2017، بالإضافة إلى لجنة بازل للرقابة البنكية التي قدمت ثلاثة اتفاقيات تنظم عمليات إدارة المخاطر بالبنوك وهي الآن في طور التحضير للاتفاقية الرابعة بالإضافة إلى تقديمها للمبادئ الخاصة بالتدقيق الداخلي ونظام الرقابة الداخلية بالبنوك.

أما في الجزائر، فإن النظام البنكي بالرغم من تأخره في مواكبة مختلف التغييرات التي شهدتها مختلف المفاهيم والنماذج المنظمة لإجراءات التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، فإن القائمين عليه ساهموا في تقديم العديد من التشريعات التي ساعدت في تطويره حسب البيئة الاقتصادية الجزائرية.

إشكالية الدراسة: من أجل تغطية جميع جوانب دراستنا، قمنا بطرح الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني؟**

للإجابة على الاشكالية الرئيسية نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- هل يساهم تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المصرفية في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي في الحد من المخاطر في البنوك الجزائرية؟

فرضيات الدراسة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية.

وتتفرع عن الفرضية الرئيسية، الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية 01: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية؛
- الفرضية 02: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين قواعد السلوك المهني وإدارة المخاطر المصرفية؛

أهداف الدراسة: تسعى دراستنا إلى: تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق وإدارة المخاطر في البنوك؛ وشرح طبيعة العلاقة الموجودة بينهما ودراسة ميدانية في البنوك الجزائرية لقياس دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية.

المنهج المتبع: تم استخدام المنهج الاستنباطي في الجانب النظري والمنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من أجل دراسة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني.

I-1 – الدراسات السابقة

– دراسة "حسين أحمد دحدوح ودرويش فيصل محمد" سنة 2014 ، تحت عنوان: " مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية"، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية في سورية وذلك لحمايتها واستمراريتها، وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان تتمثل في: أن التدقيق الداخلي يساهم في الحد من المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف الإسلامية في سورية وذلك من وجهة نظر كل من العاملين في إدارة العمليات المصرفية والعاملين في إدارة التدقيق الداخلي في تلك المصارف.

– دراسة "فضيلة بوطورة والشريف بقة" سنة 2015 تحت عنوان: " دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية والريفية (BADR) الجزائر"، بحيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليته في عملية إدارة المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان تتمثل فيما يلي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بنسبة 83,56%.

– دراسة "إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة" سنة 2017 ، تحت عنوان: "دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية"، هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تقديم خدمات استشارية وتأكيدية من طرف المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة في عملية تحديد

وتقييم المخاطر والاستجابة لها، وأهم نتيجة توصل إليها الباحثان تتمثل في: أن المراجعة الداخلية لا تساهم في تحديد الاستراتيجيات والآليات المناسبة للاستجابة للمخاطر المرتبطة بالمؤسسات الاقتصادية.

بالمقارنة مع الدراسات السابقة تركز دراستنا على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية وذلك في ظل تطبيق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي (السلسلة 1000 والسلسلة 2000) وقواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي، ومدى تطبيق البنوك الجزائرية العمومية والخاصة محل الدراسة للنماذج الدولي لإدارة المخاطر المصرفية (نموذج COSO2017، نموذجISO31000 ونموذج بازل 3).

I-2 – مفهوم التدقيق الداخلي في البنوك

عرَّف معيار التدقيق الدولي (ISA610) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) التدقيق الداخلي على أنه[1]: "عملية تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة كخدمة لها، ويشمل وظائفها في الفحص والتقييم والمراقبة لمدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية"[2].

أما معهد المدققين الداخليين (IIA) عرَّفه بأنه "نشاط مستقل، يقدم تأكيدات موضوعية وخدمات استشارية، يهدف إلى إضافة قيمة مضافة وتحسين عمليات المؤسسة، كما يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها من خلال إتباع منهج منضبط، لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر، الرقابة وعمليات الحوكمة[3]"

أما عن التدقيق الداخلي في البنوك فلقد وضعت لجنة بازل للرقابة البنكية نطاق وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك، بحيث يتمثل نطاقها فيما يلي(Yosep, 2016, p. 65) : فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر ومنهجيات تقييم المخاطر؛ – فحص نظام المعلومات المحاسبي والإداري، بما في ذلك نظام المعلومات الإلكتروني والخدمات البنكية الإلكترونية؛ – فحص دقة وموثوقية السجلات المحاسبية والتقارير المالية ووسائل حماية الأصول؛ – فحص نظام تقييم رأس المال البنك بالنسبة لتقديرات المخاطر وتقييم اقتصاد وكفاءة العمليات؛ – اختبار كل المعاملات والإجراءات المحددة لسير نظام الرقابة الداخلية وكذا فحص اختبار موثوقية وتوقيت التقارير الرقابية.– فحص الأنظمة التي تم إنشائها من أجل ضمان الامتثال (للمتطلبات القانونية والتنظيمية، قواعد السلوك المهني).

I-3– أنواع التدقيق الداخلي

–التدقيق المالي: يقصد به الفحص الكامل والمنظم للكشوف المالية والسجلات المحاسبية، والعمليات المتعلقة بتلك السجلات لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف[4].

– **تدقيق الالتزام:** يتمثل في التأكد من أن نشاطات المؤسسة تمتثل للقوانين واللوائح[5].

– **التدقيق التشغيلي:** هو الفحص العمليات المختلفة اذا قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة والمتعلقة مباشرة بأهداف الإدارة، كما يشمل تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية.[6]

– **تدقيق الأداء:** هو تقييم لأنشطة المؤسسة لمعرفة ما إذا كانت الموارد يتم إدارتها بطريقة اقتصادية، بكفاءة وفعالية، وأن متطلبات المساءلة يتم الوفاء بها بشكل معقول[7].

– **تدقيق نظم المعلومات:** يشمل هذا التدقيق ما إذا كانت نظم المعلومات توفر القدر الكافي لحماية أصول المؤسسة.

– **التدقيق البيئي:** و هو رقابة الإدارة على الأنشطة البيئية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية والتي من خلالها يتم الوفاء بمتطلبات التشريعات والقوانين البيئية"[8].

I-4– المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

تعرَّف معايير التدقيق الداخلي الدولية بأنها المقاييس والقواعد التي يتم الاعتماد عليها في تقييم وقياس عمليات قسم التدقيق الداخلي، حيث تمثل المعايير نموذج ممارسة التدقيق كما يجب أن يكون، وذلك وفقا لما تم التوصل إليه واعتماده من قبل معهد المدققين الداخليين (IIA)[9]، بحيث تتمثل أهداف هذه المعايير فيما يلي: – بيان المبادئ الأساسية التي تمثل الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي؛– وضع إطار لأداء وتعزيز القيمة المضافة التي تحققها أنشطة التدقيق الداخلي إلى أوسع مدى ممكن؛ – وضع أسس لقياس وتقييم أداء التدقيق الداخلي؛– تحسين العمليات التنظيمية والتشغيلية[10]، وتتضمن هذه المعايير سلسلتين وهما:

-السلسلة 1000 (معايير الصفات): تقوم معايير هذه السلسلة على تحديد الخصائص التي يجب أن يتحلى بها الأطراف القائمين على أنشطة التدقيق الداخلي[11].

-السلسلة 2000 (معايير الأداء): تشير هذه المعايير إلى قياس كفاءة أعمال التدقيق الداخلي[12].

ولمعرفة أهم التصنيفات الفرعية لهذه المعايير (أنظر الجدول رقم 01 في قائمة الملاحق).

I-5- قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي

قواعد السلوك المهني للتدقيق الداخلي بمثابة البوصلة التي توجه الجميع داخل المؤسسة وتحدد جميع الممارسات التي يجب على الجميع اتباعها، ويتحمل جميع أعضاء فريق العمل مسؤولية قراءة القواعد المنصوص عليها وفهمها جيدًا وتطبيقها. وتحدد هذه القواعد بوضوح تام ما نتوقعه من كل فرد من فريق التدقيق وكذلك المسؤولية التي تقع على عاتق كل فرد والتي يجب أن يلتزم بها. وتضم هذه القواعد العناصر التالية[13]:

- **النزاهة**: نزاهة المدققين الداخليين تعطي الثقة للأطراف المعنية وتوفر الأساس الذي يعتمد عليه في بناء أحكامهم؛
- **الموضوعية**: يظهر المدققون الداخليون أعلى مستوى من الموضوعية المهنية عند جمع وتقييم وتوصيل المعلومات عن النشاط أو العملية الجاري فحصها؛
- **السرية**: يحترم المدققون الداخليون قيمة وملكية المعلومات التي يحصلون عليها ولا يفشون المعلومات بدون سلطة مناسبة ما لم يكن هناك التزام قانوني أو مهني للقيام بذلك؛
- **الكفاءة**: يطبق المدققون الداخليون المعرفة والمهارات والخبرة اللازمة عند أداء خدمات التدقيق الداخلي.

وهناك ثلاثة مصادر أساسية لأخلاقيات السلوك المهني وهي[14]:

- **القوانين والتشريعات والأنظمة والتعليمات**: وتتمثل في المعايير القانونية والتشريعات والأنظمة والتعليمات السائدة والموافقة لسلوكيات الأفراد والمنظمات والقيم الأخلاقية.
- **العملية التربوية والاجتماعية والمعتقدات**: وتستند هذه العملية على القيم الأخلاقية المتبادلة والمشترك الذي تسوده بين الأفراد.
- **الاعتقادات الشخصية للفرد**: هذه الاعتقادات يتم من خلالها تحديد المعايير التي ترتبط بشكل أساسي بسلوك الفرد وحريته في التصرف المناسب .

I-6- مفهوم إدارة المخاطر المصرفية

تتمثل إدارة المخاطر في حماية المصارف من الأخطار غير المتوقعة، وغيرها من المخاطر الروتينية، التي تواجهها كل يوم؛ فقضاء ساعة في إدارة المخاطر يسفر عادة عن عائد أكبر مما قد تحصل عليه من قضاء ساعة في البحث عن فرص جديدة، قد يستفيد منها العمل؛ وذلك لأن الإدارة الجيدة للمخاطر تتعامل مع عوامل يمكنك التحكّم فيها وبالتالي المساعد في تحقيق عائد أكبر.

وقد عرَّف معهد المدققين الداخليين (IIA) إدارة المخاطر بأنها " عملية تحديد، تقييم، إدارة، مراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المؤسسة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها".[15]

أما (لجنة بازل للرقابة البنكية)عرَّفتها بأنها " تتعلق بتدنية احتمال عدم قدرة المقترضين أو الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها[16]".

أما معهد إدارة المخاطر (IRM) عرفها بأنها " الجزء الأساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة، فهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ومن محفظة كل نشاط[17]".

I-7- النماذج الدولية لإدارة المخاطر المصرفية

I-7-1- النموذج الحديث (COSO 2017): في 21 أكتوبر 2014 أعلنت لجنة (COSO) عن إطلاق مشروع لتحديث " **الإطار المتكامل لإدارة المخاطر المؤسسية**" الصادر سنة 2004، بحيث قامت بعرض النموذج الحديث في 6 سبتمبر 2017 المسمى بـ **"إدارة المخاطر المؤسسية- التكامل مع الاستراتيجية والأداء"** على موقعها الرسمي"، (أنظر الشكل رقم 01 في قائمة الملاحق).

من خلال الشكل يتضح لنا أن[18]: النموذج الحديث " إدارة المخاطر المؤسسية- التكامل مع الاستراتيجية والأداء"، يتكون من خمس مكونات أساسية وكل مكون يتضمن مجموعة من المبادئ، بحيث تتمثل هذه المكونات فيما يلي:

– **الحوكمة والثقافة:** تشدد الحوكمة على أهمية إدارة المخاطر في المؤسسة وتحديد مسؤوليات الإشراف عليها، أما الثقافة فتتمثل في توافقها مع القيم الأخلاقية والسلوكيات المرغوبة وفهم المخاطر في المؤسسة.

– **الاستراتيجية وضبط الأهداف:** تساهم إدارة المخاطر الاستراتيجية في ضبط الأهداف أثناء عملية التخطيط بصورة مشتركة.

– **الأداء:** يجب تحديد وتقييم المخاطر التي قد تؤثر على تحقيق الاستراتيجية والأهداف التشغيلية، بحيث تعطى الأولوية للمخاطر وفقا لأهميتها في سياق قدرة المؤسسة على تحملها، من خلال اختيار المؤسسة لطرق معالجة المخاطر وتحليلها، كما يجب إبلاغ نتائج هذه العملية إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين المتأثرين بالمخاطر.

– **الفحص والتعديل:** عند فحص الأداء، يجب على المؤسسة أن تنظر في كيفية عمل مكونات إدارة المخاطر مع مرور الوقت.

– **المعلومات، الاتصالات والتقارير:** تتطلب إدارة المخاطر المؤسسية عملية مستمرة للحصول على المعلومات الضرورية من المصادر الداخلية والخارجية، والتي تنتقل بطريقة من القاعدة إلى القمة ومن القمة إلى القاعدة.

I–7–2– نموذج بازل (3): صدرت هذه الاتفاقية عقب اجتماع محافظي البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل بعد توسيعها، وذلك في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية في 12 سبتمبر 2010، وبعد المصادقة عليها من زعماء مجموعة (G20) العشرين في اجتماعهم في "سيول" عاصمة كوريا الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 [19].

يتمثل إطار هذا النموذج في المحاور التي تم وضعتها اتفاقية بازل (3):

– **المحور الأول:** ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي **(الشريحة الأولى)** مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند **(الشريحة الثانية)** فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أية مطلوبات للغير على البنك[20].

– **المحور الثاني:** تشدد لجنة بازل من خلال هذا المحور على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق من خلال تدعيم متطلبات رأس المال بنحو أكبر مما كان عليه في مقررات بازل الثانية[21].

– **المحور الثالث:** قامت لجنة بازل بإدخال نسبة جديدة هي نسبة الرفع المالي، والتي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، وتم صياغة هذه النسبة على النحو التالي[22]:

$$\text{نسبة الرافعة المالية} = \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي الأصول داخل و خارج الميزانية}} \geq 3\%$$

– **المحور الرابع:** يهدف هذا المحور إلى الحيلولة دون إتباع البنوك لسياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو والازدهار وتمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي وتطيل مداه.

– **المحور الخامس:** يخص مسألة السيولة، والتي تبين أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، فاقترحت لجنة بازل اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) والتي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوما، أما النسبة الثانية (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة والطويلة الأمد، والهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها، وتم صياغة النسبتين الأولى والثانية على النحو التالي[23] .

$$\text{نسبة تغطية السيولة LCR} = \frac{\text{الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الخارجة خلال 30 يوم}}$$

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر NSFR} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}}{\text{قيمة التمويل المستقر المتاح}}$$

I–7–3–نموذج ISO31000:2009: تم وضع **"إطار إدارة المخاطر المؤسسية"** من طرف المنظمة الدولية للقياس (ISO) في سنة 2009[24]، بحيث يتكون هذا النموذج من العناصر التالية:

أ– المبادئ: تتمثل المبادئ الخاصة بنموذج "ISO31000:2009 " فيما يلي[25]:

- يجب أن تقوم إدارة المخاطر بخلق وحماية القيمة؛
- تعتبر إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من جميع العمليات التنظيمية؛
- تعتبر إدارة المخاطر جزء من عملية اتخاذ القرار؛
- تعالج إدارة المخاطر بشكل واضح حالات "عدم اليقين"؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر ذات منهج، منظمة وتتم في الوقت المناسب؛
- تستند إدارة المخاطر إلى أفضل المعلومات المتاحة؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر مصممة؛
- يجب أن تراعي إدارة المخاطر العوامل البشرية والثقافية؛
- يجب أن تكون إدارة المخاطر شفافة وشاملة؛
- يجب أن تتميز إدارة المخاطر بالديناميكية، التكرارية والاستجابة للتغييرات؛
- يجب أن تسهل إدارة المخاطر التحسين المستمر للمؤسسة.

ب- مكونات إدارة المخاطر: لتوضيح مكونات إدارة المخاطر وفقا لنموذج "ISO31000:2009":

- التفويض والالتزام: تحتاج إدارة المؤسسة إلى إثبات التزامها القوي والمستدام لإدارة المخاطر من خلال تحديد سياسة إدارة المخاطر، الأهداف، ضمان الامتثال القانوني والتنظيمي، ضمان تخصيص الموارد اللازمة لإدارة المخاطر وتوصيل منافع إدارة المخاطر إلى جميع أصحاب المصلحة.

- تصميم إطار إدارة المخاطر: قبل التنفيذ يجب على المؤسسة تصميم إطار إدارة المخاطر الذي يتضمن ما يلي:

- فهم المؤسسة وسياقها؛
- وضع سياسة إدارة المخاطر؛
- ضمان المساءلة والكفاءة المناسبة لإدارة المخاطر؛
- دمج إدارة المخاطر في العمليات التنظيمية؛
- تخصيص الموارد المناسبة؛
- إنشاء آليات الاتصال والإبلاغ الداخلية والخارجية.

- تنفيذ إدارة المخاطر: يجب على المؤسسة تنفيذ إطار إدارة المخاطر.

- متابعة وفحص الإطار: لضمان فعالية إدارة المخاطر، يجب على المؤسسة قياس أداء إدارة المخاطر والتقدم المحقق، فحص ما إذا كان إطار إدارة المخاطر وسياستها وخطتها مازالوا مناسبين وفحص فعالية إطار إدارة المخاطر؛

- التحسين المستمر: استنادا لنتائج المتابعة والفحص، يجب اتخاذ قرارات بشأن كيفية تحسين إطار إدارة المخاطر وسياساتها وخططها.

ج- إجراءات إدارة المخاطر: تتمثل إجراءات إدارة المخاطر وفقا لنموذج "ISO31000:2009[26]" في:

- إنشاء السياق: يتمثل في تحديد المؤسسة لأهدافها، بالإضافة إلى تحديد العوامل المشتركة الداخلية والخارجية التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند إدارة المخاطر.

- تقدير الخطر: هو العملية الشاملة لتحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها، ويمكن تفسير (تحديد الخطر وتحليله وتقييمه) كما يلي:

- **تحديد الخطر**: يجب على المؤسسة تحديد مصادر الخطر ومجالاته وأسبابه وأثاره وعواقبه المحتملة؛
- **تحليل الخطر**: يتمثل في فهم الخطر والنظر في أسبابه ومصادره، وتحديد الأساليب والاستراتيجيات المناسبة لعلاجه؛
- **تقييم الخطر**: الغرض من هذه الخطوة هو المساعدة في عملية صنع القرار، وتحديد الخطر الذي يتميز بالأولوية في علاجه.

- معالجة الخطر: ينبغي اختيار خيارات معالجة الخطر استنادا لنتائج عملية تقدير الخطر والتكلفة المتوقعة لتنفيذ هذه الخيارات.

- التواصل والتشاور: يجب أن يتم التواصل والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين في جميع مراحل عملية إدارة المخاطر.

- المتابعة والفحص: تتم المتابعة والفحص بشكل دوري أو لغرض محدد، وينغي أن تكون جزءا من عملية إدارة المخاطر.

I-8- دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية

هناك دور مهم يقوم به المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر، ويعد هذا الدور بمثابة تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فاعلية أنشطة إدارة المخاطر في البنك، والتأكيد على أن مخاطر الأعمال تدار بشكل مناسب. وحتى تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي دورها الفعال في إدارة المخاطر المصرفية، يجب على المدقق الداخلي أن يركز على ما يلي:

I-8-1- معرفة دور ونطاق وظيفة التدقيق الداخلي بخصوص إدارة المخاطر: وضع معهد المدققين الداخليين (IIA) "مروحة إدارة المخاطر" المحددة لدور ونطاق عمل وظيفة التدقيق الداخلي بخصوص إدارتها للمخاطر. وفي هذه الأخيرة ينحصر نطاق وظيفة التدقيق الداخلي بخصوص إدارة المخاطر فيما يلي[27]:

-الدور الجوهري والعام لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر: تقديم تأكيد للبنك حول فاعلية وكفاءة عملية إدارة المخاطر **وتقديم** تأكيد بأن تقييم المخاطر يتم بشكل صحيح؛ تقييم عملية إدارة المخاطر؛ تقييم التقارير التي تحدد المخاطر الرئيسية؛ وتدقيق عملية إدارة المخاطر الرئيسية.

- الدور الوظيفي والتخصصي لنشاط التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر، ويمتثل في: تقديم المساعدة للإدارة في تقييم المخاطر، تقديم النصح والمساعدة للإدارة في الاستجابة للمخاطر، ترتيب أنشطة وخطوات عملية إدارة المخاطر، تجميع التقارير المختلفة عن المخاطر وتوحيدها، المحافظة على إطار عملية إدارة المخاطر وتطويره، تأييد ودعم القائمين على إدارة المخاطر، وتطوير استراتيجية إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

I-8-2- تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر: تتمثل مزاياه في البنوك فيما يلي.[28]

- منافع استراتيجية: تتمثل في تسهيل التكيف مع الظروف المتغيرة من خلال وضع نهج متسق وشامل لإدارة المخاطر.

- ملائمة الموارد: يوفر القدرة على استخدام الموارد الأكثر كفاءة، بالإضافة إلى خلق فرص للتخلص من التكاليف غير الضرورية.

- إدارة الأحداث غير المتوقعة: يوفر القدرة على إعطاء الإجابة الصحيحة على التحديات غير المتوقعة من أجل مواجهة الانحرافات.

I-9- (: المعيار الدولي2120 (إدارة المخاطر)[29]:

ينص هذا المعيار على أنه يجب أن تبين وظيفة التدقيق الداخلي أن أهداف المؤسسة تساند رسالة المؤسسة وتساهم في تحقيقها؛ يجب أن تبين وظيفة التدقيق الداخلي أن المخاطر المرتفعة يتم تحديدها وتقييمها؛ يجب أن تبين وظيفة التدقيق الداخلي كيفية التعامل مع المخاطر التي يتم انتقاؤها بشكل ملائم، وبحيث يكون مستوى المخاطر مع قابلية المؤسسة للمخاطر؛ يجب أن تبين وظيفة التدقيق الداخلي أن المعلومات ذات الصلة يتم التقاطها وإبلاغها في الوقت المناسب بحيث يتسنى للموظفين والإدارة والمجلس الاضطلاع بالمسؤوليات المناطة بعهدتهم.

ونستنتج من مما سبق أن أهم ما جاء به هذا المعيار هو انه يجب على نشاط التدقيق الداخلي تقييم فعالية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها من خلال:

- أهداف المؤسسة تساند وتتفق مع مهمة المؤسسة؛
- اختيار الاستجابة المناسبة للمخاطر بحيث يكون مستوى المخاطر في انسجام مع قابلية المؤسسة للمخاطر؛
- التقاط المعلومات المتعلقة بالمخاطر والإبلاغ عنها في الوقت المناسب عبر المؤسسة.
- يجب على المدقق الداخلي الالتزام بهذا المعيار الدولي الخاص بإدارة المخاطر وتطبيقه من أجل ضمان سلامة النشاط المصرفي.

II – الطريقة والأدوات

II – 1- نموذج الدراسة: يتكون نموذج الدراسة من (أنظر الشكل 02 في قائمة الملاحق):

- **المتغير المستقل:** يتمثل هذا المتغير في (**التدقيق الداخلي**) ويضم بعدين (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، قواعد السلوك المهني)؛
- **المتغير التابع:** يتمثل في (**إدارة المخاطر المصرفية**).

II – 2- مجتمع وعينة الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع بحثنا والموسوم بـ " مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني- دراسة ميدانية للبنوك في الجزائر "، فإن مجتمع دراستنا يتمثل في البنوك العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20

بنك، والتي تتكون من 6 بنوك عمومية و14 بنكا خاص، بحيث قمنا بإتباع أسلوب الحصر الشامل، من خلال توزيع الاستبانات على جميع المديريات العامة لهذه البنوك والمتواجدة بـ "الجزائر العاصمة"، والتي تضم المديريات الخاصة بـ (التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، المحاسبة والمالية، لجنة التدقيق ولجنة المخاطر) وهذا ما يتناسب مع طبيعة موضوعنا، ولتوضيح مجريات عملية توزيع الاستبيانات أنظر (الجدول 2 في قائمة الملاحق)، مع العلم أن سبعة (07) بنوك رفضت استلام الاستبانات بداعي السرية.

وعدد البنوك التي استلمت الاستبانات تقدر بـ 13 بنكا، تتمثل في 6 بنوك عمومية و7 بنوك خاصة، أما إجمالي الاستبانات الموزعة على البنوك يقدر بـ 134، تم استرجاع منها 88 استبانة، أي 46 استبانة لم يتم استرجاعها بسبب الانشغالات اليومية للإطارات المتواجدة بالبنوك (اجتماعات، دورات تدريبية، ملتقيات...إلخ)، بالإضافة إلى التقصير من بعض الإطارات من خلال عدم إعطاء الاهتمام للاستبانة.

أما الاستبانات الصالحة للتحليل تم قبول 66 استبانة من مجموع 88 المسترجعة، أي 22 استبانة غير صالحة للتحليل بسبب عدم إتمام الإجابات الخاصة بكل محاور الدراسة، أو إعطاء أكثر من إجابة على عبارة واحدة.

II – 3– المقياس المستخدم: استخدمنا مقياس "Likert **الخماسي**" من أجل قياس إجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الاستبانات المقدمة إليهم، ولتوضيح ترتيب الإجابات لدينا (الجدول رقم 03 في قائمة الملاحق) :

II – 4– أساليب المعالجة الإحصائية: من أجل القيام بالمعالجة الإحصائية لدراستنا، استخدمنا مجموعة من الأساليب والمتمثلة فيما يلي[30]:

– **المتوسط الحسابي:** لقياس مجموع القيم على عددها".

– **الانحراف المعياري:** لقياس الجذر التربيعي الموجب للتباين وتشتت البيانات عن متوسطها الحسابي".

– **الانحدار الخطي البسيط:** لدراسة العلاقة السببية بين التدقيق الداخلي وادارة المخاطر.

– **معامل الارتباط بيرسون** (r): لقياس العلاقة الثنائية الخطية بين المتغيرين، وهو مؤشر وصفي كمي تتراوح قيمته بين ($-1 \leq r \leq +1$) حيث الإشارة الموجبة تدل على أن المتغيرين مرتبطان طرديا والإشارة السالبة تعني الارتباط العكسي بين المتغيرين[31].

– **المتوسط الحسابي ودرجته:** لتحديد قيم المتوسط الحسابي، كونها في أي فئة فيتم ذلك من خلال إيجاد طول المدى (5-4 =1)، ثم قسمة المدى على عدد الفئات (4÷ 5=0,8)، وبعد ذلك يضاف (0,88) إلى الحد الأدنى للمقياس.

– **برنامج الحزم الاحصائية:** تحليل بيانات الاستبانة بعد معالجتها إحصائيا بواسطة برنامج SPSS24، ومعرفة توجهات ومدى استجابة أفراد العينة، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات من عدمها.

III– النتائج ومناقشتها

III– 1– مناقشة نتائج المتغير المستقل: النتائج الخاصة بالمتغير المستقل (التدقيق الداخلي) تتمثل في بعدين أساسيين:

1– البعد الأول (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي): لتوضيح نتائج هذا البعد انظر (الجدول رقم 04 في قائمة الملاحق):

من خلال نتائج الجدول (4)، والتي تتضمن ترتيب عبارات البعد الأول (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الرابعة "تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تحسين (عمليات الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر) بالبنك" أكثر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره "4,93" وانحراف معياري قدره "4,91"، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الثالثة "تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخليين في مهامهم التوكيدية والاستشارية" بمتوسط حسابي قدره "4,15" وانحراف معياري قدره "0,66"، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الخامسة " تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي بالبنك" بمتوسط حسابي قدره "3,98" وانحراف معياري قدره "0,86"، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة السادسة "يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي بالبنك للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي" بمتوسط حسابي قدره "3,78" وانحراف معياري قدره "1,01"، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الأولى " يمارس قسم التدقيق الداخلي بالبنك مهامه وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)" بمتوسط حسابي قدره "3,75" وانحراف معياري قدره "1,08"، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة السابعة "يتابع أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك التحديثات الجديدة للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية" بمتوسط حسابي قدره "3,65" وانحراف معياري قدره "1,04"، ثم تليها في المرتبة السابعة والأخيرة العبارة الثانية " يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك بالمتابعة اليومية لأعضاء قسمه، لمعرفة مدى تطبيقهم للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي" بمتوسط حسابي قدره "3,62" وانحراف معياري قدره "0,94".

إن الأهمية النسبية لجميع العبارات كانت بين "مرتفعة" و"مرتفعة جدا"، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "مرتفعة" بمتوسط حسابي عام يقدر بـ "3,98" وانحراف معياري عام يقدر بـ "1,5"، مما يدل على "تطبيق البنوك التي كانت محل الدراسة للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي".

2- البعد الثاني (قواعد السلوك المهني): لتوضيح نتائج هذا البعد انظر (الجدول 05 في قائمة الملاحق):

من خلال نتائج الجدول (5)، والتي تتضمن ترتيب عبارات البعد الثاني (قواعد السلوك المهني) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الثانية "تعتبر قواعد السلوك المهني (الموضوعية، الكفاءة، السرية والنزاهة) ضرورية لتعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك" أكبر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره "4,40" وانحراف معياري قدره "0,58"، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الثامنة " تطبيق قواعد السلوك المهني من طرف المدققين الداخليين يساهم في تعزيز إجراءات (الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر) بالبنك" بمتوسط حسابي قدره "4,03" وانحراف معياري قدره "0,80"، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الأولى "أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك يمتلكون المعارف الكافية المتعلقة بقواعد السلوك المهني" بمتوسط حسابي قدره "3,98" وإنحراف معياري قدره "0,73"، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة السادسة "تتميز المهام التي يقوم بها المدققون الداخليون بالبنك بالنزاهة التامة" بمتوسط حسابي قدره "3,98" وانحراف معياري قدره "0,75"، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الخامسة " يمارس المدققون الداخليون بالبنك مهامهم بكل سرية" بمتوسط حسابي قدره "3,95" وانحراف معياري قدره "0,73"، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة الثالثة " يمارس المدققون الداخليون مهامهم بكل موضوعية" بمتوسط حسابي قدره "3,95" وانحراف معياري قدره "0,83"، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة السابعة " يتابع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك مدى تطبيق أعضاء قسمه لقواعد السلوك المهني" بمتوسط حسابي قدره "3,84" وانحراف معياري قدره "0,78"، ثم تليها في المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة الرابعة " يمتلك المدققون الداخليون الكفاءة اللازمة لأداء مهامهم" بمتوسط حسابي قدره "3,80" وانحراف معياري قدره " 0,82".

إن الأهمية النسبية لجميع العبارات كانت بين "مرتفعة" و"مرتفعة جدا" ، نتج عنه أهمية نسبية إجمالية "مرتفعة" بمتوسط حسابي عام يقدر بـ "3,99" وانحراف معياري عام يقدر بـ "0,75"، مما يدل على "تطبيق البنوك التي كانت محل الدراسة لقواعد السلوك المهني".

III- 2- مناقشة نتائج المتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية):

لتوضيح نتائج المتغير التابع انظر (الجدول رقم 06 في قائمة الملاحق):

من خلال نتائج الجدول (6)، والتي تتضمن ترتيب عبارات المتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية) ترتيبا تنازليا حسب أهميتها النسبية لمتوسطاتها الحسابية، يتبين لنا بأن العبارة الثامنة "يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر المصرفية" أكبر أهمية نسبية بمتوسط حسابي قدره "4,04" وانحراف معياري قدره "0,83"، ثم تليها في المرتبة الثانية العبارة الأولى "يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية" بمتوسط حسابي قدره "3,89" وانحراف معياري قدره "0,83"، ثم تليها في المرتبة الثالثة العبارة الثانية " تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك" بمتوسط حسابي قدره "3,78" وانحراف معياري قدره "1,04"، ثم تليها في المرتبة الرابعة العبارة الرابعة " يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في الوقت المناسب" بمتوسط حسابي قدره "3,66" وانحراف معياري قدره "0,88"، ثم تليها في المرتبة الخامسة العبارة الثالثة "يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقديم خدماته الاستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر بالبنك" بمتوسط حسابي قدره "3,63" وانحراف معياري قدره "0,83"، ثم تليها في المرتبة السادسة العبارة السابعة "يمتثل قسم إدارة المخاطر لمتطلبات بازل 3 عند إدارته للمخاطر" بمتوسط حسابي قدره "3,48" وانحراف معياري قدره "0,91"، ثم تليها في المرتبة السابعة العبارة الخامسة "يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج COSO الخاص بإدارة المخاطر في إدارته للمخاطر" بمتوسط حسابي قدره "43.3" وانحراف معياري قدره "0,68"، ثم تليها في المرتبة الثامنة والأخيرة العبارة السادسة "يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج ISO31000 في إدارته للمخاطر" بمتوسط حسابي قدره "3,31" وانحراف معياري قدره "0,68".

إن اتجاه معظم عبارات هذا البعد كان "مرتفع"، مما نتج عنه اتجاه عام "مرتفع" بمتوسط حسابي قدره "3,65" وانحراف معياري قدره "0,82"، باستثناء العبارة (السادسة) المتعلقة بإعداد نموذج إدارة المخاطر وفقا لـ "ISO31000" التي كان اتجاهها "متوسط"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "محايد"، وهذا يعني عدم الاعتماد على هذا النموذج لإدارة المخاطر في البنوك، والاعتماد على نموذج "COSO" وهذا ما تفسره نتيجة العبارة الخاصة به العبارة (الخامسة) والتي كان إتجاهها "مرتفع"، أي معظم إجابات أفراد عينة الدراسة كانت "موافق".

III- 3- مناقشة واختبار الفرضية الرئيسية للبحث

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية والتي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية"، يجب اختبار فرضياتها الفرعية التالية:

1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص هذ الفرضية الفرعية على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية"؛ بحيث نتائج الاختبار يوضحها (الجدول رقم 07 في قائمة الملاحق):

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول (7) إلى وجود أثر للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية، لأن مستوى الدلالة (α) يقدر بـ "0,011" وهو أقل من "0,05"، و قيمة (F المحسوبة =6,903) أكبر من قيمة (F المجدولة =4)، ومعامل الارتباط (R=0,312) يدل على وجود "علاقة ضعيفة" بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية، بالإضافة إلى معامل التحديد (R^2=0,097) الذي يفسر أن ما قيمته "9,7%" من التغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر المصرفية ناتج عن المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، أما الباقي والذي يقدر بـ" 90,3%" يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في نموذج دراستنا، وعليه من خلال هذه النتائج المحصل عليها نقبل الفرضية والتي تنص على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية".

2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تنص هذ الفرضية الفرعية على "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين قواعد السلوك المهني وإدارة المخاطر المصرفية "؛ بحيث نتائج الاختبار يوضحها (الجدول رقم 08 في قائمة الملاحق):

تشير النتائج الإحصائية المبينة في الجدول (8) إلى وجود أثر لقواعد السلوك المهني على إدارة المخاطر المصرفية، لأن مستوى الدلالة (α) يقدر بـ "0,000" وهو أقل من "0,05"، وقيمة (F المحسوبة =16,439) أكبر من قيمة (F المجدولة =4)، ومعامل الارتباط (R=0,452) يدل على وجود "علاقة ضعيفة" بين المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية، بالإضافة إلى معامل التحديد (R^2=0,204) الذي يفسر أن ما قيمته "20,4%" من التغيرات التي تطرأ على إدارة المخاطر المصرفية ناتج عن قواعد السلوك المهني، أما الباقي والذي يقدر بـ" 79,6%" يعود لمتغيرات أخرى لم يتم إدراجها في نموذج دراستنا، وعليه من خلال هذه النتائج المحصل عليها نقبل الفرضية والتي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0,05$)، بين قواعد السلوك المهني وإدارة المخاطر المصرفية".

IV- الخلاصة:

بعدما تطرقنا للجانب النظري والتطبيقي لدراستنا، سنحاول تقديم حوصلة شاملة حول النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري والتطبيقي، وكذلك نتائج اختبار الفرضيات، كما سنحاول تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تحسين عمل وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر وإدارة المخاطر في البنوك المعتمدة في الجزائر، بالإضافة إلى تقديم مجموعة من المواضيع والتي ستكون بمثابة آفاق لدراستنا، بحيث سنقوم بمعالجتها مستقبلا في شكل مداخلات ومقالات علمية.

IV- 1-الاستنتاجات

1- نتائج الدراسة النظرية:

- تتمثل الهيئة المشرفة على التدقيق الداخلي في العالم في معهد المدققين الداخليين (IIA) الذي تأسس سنة 1941، ويعتبر أول هيئة متخصصة في مجال التدقيق الداخلي تم إنشاؤها في العالم؛
- يقوم التدقيق الداخلي على مجموعة من الأنواع (تدقيق تشغيلي، تدقيق الالتزام، تدقيق مالي، تدقيق الأداء، تدقيق بيئي وتدقيق نظم المعلومات)؛
- يوجد نوعين من المعايير التي تنظم عمل التدقيق الداخلي وهما (معايير الصفات ومعايير الأداء)؛
- لتنظيم عمل المدقق الداخلي، أصدر معهد المدققين الداخليين (IIA) قواعد السلوك المهني (الموضوعية، النزاهة، الكفاءة والسرية)، وهي قواعد يجب أن يتحلى بها المدقق الداخلي أثناء قيامه بعمله؛
- شهد نموذج COSO لإدارة المخاطر (COSO/ERM) الصادر في سنة 2004 تحديث جديد تم إصداره في سبتمبر 2017، لأن النموذج القديم أصبح لا يتوافق مع التغييرات التي عرفتها البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الاقتصادية والمالية بما فيها البنوك؛

- قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية كل مرة بتحديث اتفاقياتها (بازل1، بازل2 وبازل3)، وهي الآن تفكر في إعداد اتفاقية بازل4 من أجل الحد أو التقليل من المخاطر التي يمكن أن تواجه البنوك.

2- نتائج الدراسة الميدانية

- من خلال نتائج تحليل البعد الأول (**المعايير الدولية للتدقيق الداخلي**) للمتغير المستقل (**التدقيق الداخلي**)، فإن البنوك الجزائرية تطبق المعايير الدولية للتدقيق الداخلي، لأن الأهمية النسبية لهذا البعد كانت مرتفعة؛
- من خلال نتائج تحليل البعد الثاني (**قواعد السلوك المهني**) للمتغير المستقل (**التدقيق الداخلي**)، فإن البنوك الجزائرية تطبق قواعد السلوك المهني، لأن الأهمية النسبية لهذا البعد كانت مرتفعة؛
- تم قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على "**وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية $0,05 \geq \alpha$)، بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية** ".

IV- 2- توصيات والاقتراحات:

- إعادة النظر في الهياكل التنظيمية للبنوك العمومية من خلال الفصل بين ما يسمى "مجلس الإدارة" و"الإدارة العليا" مثل ما هو معمول به في البنوك الخاصة، وجعل وظيفة التدقيق الداخلي تابعة للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة، من أجل زيادة استقلالية المدققين الداخليين أثناء قيامهم بعملهم؛
- وضع قوانين تنظم عمل وظيفة التدقيق الداخلي في الجزائر، من خلال إلزام البنوك والمؤسسات الاقتصادية بتشكيل قسم للتدقيق الداخلي ومعاقبة كل من لا يحترم تطبيق هذا الإجراء؛
- قيام الجهة المكلفة بتنظيم التدقيق الداخلي، سواء إنشاء هيئة خاصة أو تكليف المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) للقيام بهذه المهمة، بالاشتراك مع الهيئات الدولية المتخصصة في مجال التدقيق الداخلي وعلى رأسهم معهد المدققين الداخليين (IIA)، لأن معظم دول العالم مشتركة مع هذا المعهد من أجل تطوير هذه الوظيفة؛
- إنشاء "لجنة المخاطر" على المستوى البنوك العمومية مثل ما هو معمول به في البنوك الخاصة، من أجل متابعة عمل قسم إدارة المخاطر والزيادة من فعاليته؛
- قيام البنوك العمومية بمواكبة التحديثات التي تجريها لجنة بازل كل مرة مثل ما هو معمول به لدى البنوك الخاصة التي تواكب كل تحديث تجريه لجنة بازل، من أجل تفادي أي خطر قد يهدد استمراريتها.

IV- 3- أفاق البحث: سنقدم مجموعة من المواضيع التي ستكون بمثابة آفاق لدراستنا والمتمثلة فيما يلي:

- أثر تطبيق نموذج COSO/ERM 2017 على عمليات إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية؛
- إجراءات إعداد المعايير الجزائرية للتدقيق الداخلي؛
- متطلبات إصلاح بيئة عمل التدقيق الداخلي في الجزائر حسب الإطار الدولي للممارسات المهنية الصادر عن معهد المدققين الداخليين.
- آليات تطبيق نموذج COSO 2013 لنظام الرقابة الداخلية في بيئة العمل الجزائرية؛
- أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية 2017 على عمليات الحوكمة في البنوك الجزائرية؛
- متطلبات تبني النموذج الأمثل لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية والمالية الجزائرية.

الملاحق:

– ملحق الجداول:

الجدول (1) المعايير الدولية للتدقيق الداخلي

سلسلة المعايير	رقم المعيار
معايير الصفات	
الغرض والسلطة والمسؤولية	1000
الاستقلالية والموضوعية	1100
الكفاءة والعناية المهنية الواجبة	1200
برنامج ضمان الجودة والتحسين	1300
معايير الأداء	
إدارة نشاط التدقيق الداخلي	2000
طبيعة العمل	2100
الالتزام بالتخطيط	2200
الالتزام بالأداء	2300
تبليغ النتائج	2400
متابعة السير	2500
تبليغ قبول المخاطر	2600

Source:SALLY-ANNE PITT. 2014, Internal Audit Quality, Developing a Quality Assurance and Improvement Program, John Wiley & Sons, New Jersey, USA, p9.

الجدول (2): عدد الاستبانات الموزعة والمسترجعة

الرقم	إسم البنك أو الهيئة	الموزعة	المسترجعة
01	البنك الوطني الجزائري)	14	7
02	بنك الفلاحة والتنمية الريفية)	12	12
03	القرض الشعبي الجزائري	13	10
04	بنك الجزائري الخارجي	7	6
05	بنك التنمية المحلية	16	16
06	مصرف السلام الجزائر	2	1
07	بنك الإسكان للتجارة والتمويل – الجزائر–	6	6
08	البنك العربي الجزائر	43	3
09	بنك البركة الجزائري	13	12
10	الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (بنك)	8	5
11	Société Générale Algérie	14	0
12	Trust Bank Algeria	11	9
13	Natixis Algérie	14	1
المجموع		134	88

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (3): مقياس "Likert الخماسي"

المقياس	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
العلامة	1	2	3	4	5

المصدر:"محمد خير" سليم أبوزيد (**2010**)، **التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام برمجية SPSS،Version (15-16)**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ودار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ، ص **27**. (بتصرف)

الجدول(4): نتائج البعد الأول (المعايير الدولية للتدقيق الداخلي)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
يمارس قسم التدقيق الداخلي بالبنك مهامه وفقا للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين (IIA)	3.75	1.08	مرتفع	5
يقوم رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك بالمتابعة اليومية لأعضاء قسمه، لمعرفة مدى تطبيقهم للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي	3.62	0.94	مرتفع	7
تساعد المعايير الدولية للتدقيق الداخلي المدققين الداخليين في مهامهم التوكيدية والاستشارية	4.15	0.66	مرتفع	2
تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تحسين (عمليات الحوكمة، الرقابة وإدارة المخاطر) بالبنك	4.93	4.91	مرتفع جدا	1
تساهم المعايير الدولية للتدقيق الداخلي في تعزيز استقلالية قسم التدقيق الداخلي بالبنك	3.98	0.86	مرتفع	3
يقوم مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق بمتابعة مدى تطبيق قسم التدقيق الداخلي بالبنك للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي	3.78	1.01	مرتفع	4
يتابع أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك التحديثات الجديدة للمعايير الدولية للتدقيق الداخلي من خلال مشاركتهم في الدورات التكوينية والملتقيات العلمية	3.65	1.04	مرتفع	6
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.98	1.5	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS V24).

الجدول(5): نتائج البعد الثاني (قواعد السلوك المهني)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
أعضاء قسم التدقيق الداخلي بالبنك يمتلكون المعارف الكافية المتعلقة بقواعد السلوك المهني	3.98	0.73	مرتفع	3
تعتبر قواعد السلوك المهني (الموضوعية، الكفاءة، السرية والنزاهة) ضرورية لتعزيز فعالية وظيفة التدقيق الداخلي بالبنك	4.40	0.58	مرتفع جدا	1
يمارس المدققون الداخليون مهامهم بكل موضوعية	3.95	0.83	مرتفع	6
يمتلك المدققون الداخليون الكفاءة اللازمة لأداء مهامهم	3.80	0.82	مرتفع	8
يمارس المدققون الداخليون بالبنك مهامهم بكل سرية	3.95	0.73	مرتفع	5
تتميز المهام التي يقوم بها المدققون الداخليون بالبنك بالنزاهة التامة	3.98	0.75	مرتفع	4
يتابع رئيس قسم التدقيق الداخلي بالبنك، مدى تطبيق قواعد السلوك المهني	3.84	0.78	مرتفع	7
تطبيق قواعد السلوك المهني من طرف المدققين الداخليين يساهم في تعزيز إدارة المخاطر) بالبنك	4.03	0.80	مرتفع جدا	2
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.99	0.75	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS V24).

الجدول (6): نتائج المتغير التابع (إدارة المخاطر المصرفية)

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الأهمية النسبية
يقوم قسم إدارة المخاطر بالبنك بإعداد خطته وفقا للأحداث الجارية والتنبؤات المستقبلية	3.89	0.83	مرتفع	2
تقوم لجنة إدارة المخاطر بمتابعة خطة عمل قسم إدارة المخاطر بالبنك	3.78	1.04	مرتفع	3
يقوم قسم التدقيق الداخلي بتقديم خدماته الاستشارية والتوكيدية لقسم إدارة المخاطر بالبنك	3.63	0.83	مرتفع	5
يقوم قسم إدارة المخاطر بالتبليغ عن أي خطر محتمل للجنة المخاطر وقسم التدقيق الداخلي في الوقت المناسب	3.66	0.88	مرتفع	4
يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج COSO الخاص بإدارة المخاطر في إدارته للمخاطر	3.43	0.68	مرتفع	7
يتبع قسم إدارة المخاطر نموذج ISO31000 في إدارته للمخاطر	3.31	0.63	متوسط	8
يمتثل قسم إدارة المخاطر لمتطلبات بازل 3 عند إدارته للمخاطر	3.48	0.91	مرتفع	6
يقوم قسم إدارة المخاطر بتدريب أعضائه من أجل تطوير مهاراتهم في إدارتهم للمخاطر المصرفية	4.04	0.83	مرتفع	1
المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام	3.65	0.82	مرتفع	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS V24).

الجدول (8): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر المعايير الدولية للتدقيق الداخلي على إدارة المخاطر المصرفية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F المجدولة	مستوى الدلالة (α)	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)
الانحدار	2.271	1	2.227	6.903	4	0.011	0.097	0.312
الخطأ	21.058	64	0.329					
المجموع	23.330	65						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج (SPSS V24).

الجدول (9): نتائج تحليل الانحدار لاختبار أثر قواعد السلوك المهني على إدارة المخاطر المصرفية

المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	قيمة F المجدولة	مستوى الدلالة (α)	معامل التحديد (R^2)	معامل الارتباط (R)
الإنحدار	4.768	1	4.768	16.439	4	0.000	0.204	0.452
الخطأ	18.562	64	0.290					
المجموع	23.330	65						

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على نتائج (SPSS V24).

- **ملحق الأشكال:**

الشكل (**1**) مكونات إدارة المخاطر المؤسسية حسب COSO2017

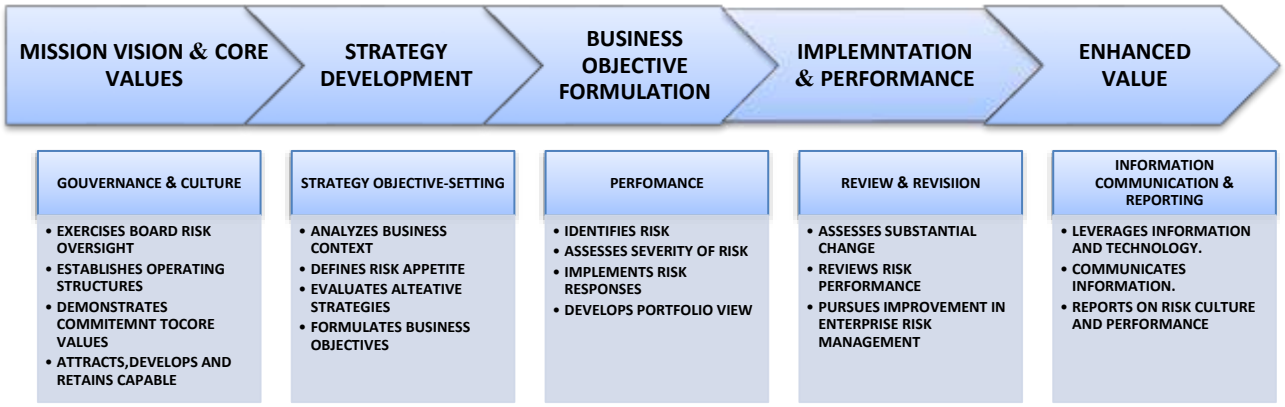

Source:, The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), Enterprise Risk Management, march 2019 /http://www.actuariesindia.org/downloads/20thGCA/ppt/5March/C3/C3%20-%20Vivek%20Iyer.pdf (Visited 25/05/2019)

الشكل رقم (2) أنموذج الدراسة

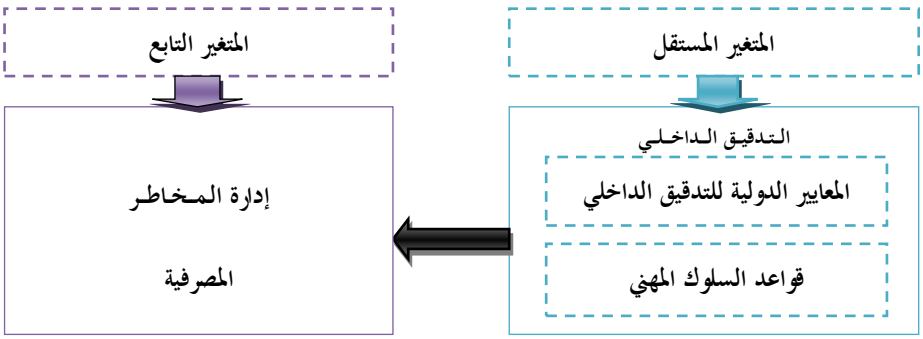

المصدر: من إعداد الباحثين

الإحالات والمراجع :

[1] حسين أحمد دحدوح ودرويش فيصل محمد(2014) ، **مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الحد من المخاطر التشغيلية في المصارف الإسلامية في سورية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية (5) 36، سوريا، ص376.

[2] صبيحة برزان (2015) ، **أثر التدقيق الإلكتروني في رفع الإستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي**، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية 21 (84)، العراق، الصفحة 427.

[3] Droglas George, Karagiorges Theofanis & Arampotzis Konstantinos (2015). **Factors associated with internal audit effectiveness**: **Evidence from Greece**. Journal of accounting and taxation , 7 (7) USA, P114.

[4] مصطفى صالح سلامة(2010) ، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، الأردن، دار البداية ناشرون وموزعون، الصفحة 31.

[5] Ofe Iwiyisi Inna & Emmanuel Umo Abianga (2015). **The effect of internal audit outsourcing on auditor independence**: **The Nigerian experience**. Research journal of finance and accounting , 6 (10) USA ,P 37.

[6] خلف عبد الله الوردات (2006)، **التدقيق الداخلي بين النظرية والتطبيقوفقا لمعايير التدقيق الداخلي الدولي**، الأردن، الوارقة للنشر والتوزيع، صفحة 5

[7] Adzor Ibiamke, Clement Ojile & Mike Soomiyol (2016), **The Effect of Performance Audit on the Implementation of Fadama II Project in Federal Capital Territory Abuja**, Research Journal of Finance and Accounting , 7 (23) USA, P34.

[8] بان هاني أيوب. (2014)، **دور التدقيق الداخلي في تقويم الأداء البيئي**. مجلة العلوم الإقتصادية (42)، العراق، الصفحة 293.

[9] أحمد محمد العمري وفضل عبد الفتاح عبد المغني(2006) ، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال (3) 2 ، الاردن، الصفحة346 .

[10] ميشيل سويدان وبلال أبو رزق (2013)، **مدى الإلتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال (9) 3، الأردن، الصفحة 542.

[11] Saidj Faiz (2014), **Methodologie et cadre de reference des pratiques professionnelles de l'audit interne** , Revue nouvelle économie (11)2, Université Khemis Miliana, p25.

[12] شاهر فلاح العرود وطلال حمدون شكر (2009)، **جودة تكنولوجيا المعلومات وأثرها في كفاءة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية والخدمية المساهمة العامة الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال (4)5، الأردن، الصفحة 478.

[13] طارق عبد العال حماد (2009)، **حوكمة الشركات والأزمة المالية العالمية**، مصر، الدار الجامعية، ص ص 302،301.

[14] Daft ،Richard L. ،(2008)، Management ،South–Western & College Publishing Co. ،Canada.p 142.

[15] فضيلة بوطورة والشريف بق (2015) ، **دور نظام الرقابة الداخلية في كشف ورصد المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية– دراسة ميدانية في بنك الفلاحة**، مجلة الدثنى للعلوم الإدارية والإقتصادية (1) 5 ، العراق، الصفحة251.

[16] Gizaw, M., & Kebede, M (2015), **The impact of credit risk on profitability performance of commercial banks in Ethiopia**, African Journal Of Business Management , 9 (2) Nigeria , p60

[17] إبراهيم بوعزيز وجمال عمورة (2017) ، **دور المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية دراسة ميدانية**، مجلة الأبحاث الإقتصادية (16)، البليدة، صفحة 78.

[18] The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO). (2017), **Enterprise Risk Management**, **Integrating with Strategy and Performance**, Executive Summary, USA pp. 6-10.

[19] بودالي، م (2017) **أثر مقررات بازل 3في عملية إتخاذ قرار ضبط المعايير الإحترازية لبنك الجزائر**، مجلة البشائر الإقتصادية (2) 3 ، صفحة34 .

[20] رجراج، مرجع سبق ذكره الصفحة 145.

[21] تومي،2017 ،مرجع سبق ذكره الصفحة 182 .

[22] ب بوشرمة (2018) **مقررات إتفاقية بازل 3ومدى تطبيقاتها في الأنظمة المصرفية للدول العربية –دراسة حالة الجزائر والأردن-**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات (13) ، جامعة البليدة، الصفحة 111.

[23] موسى رحماني ومريم زايد (2016) ، **إتفاقية بازل 3كمدخل علمي لتطوير نموذج لإحتساب كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية**، مجلة دفاتر إقتصادية (1) 7 ، جامعة الجلفة ، الصفحات35-34 .

[24] Bennie Seck-Yong Choo & Jenson Chong-Leng Goh (2015), **Pragmatic adaptation of the ISO 31000:2009 enterprise risk management framework in a high-tech organization using Six Sigma**, International Journal of Accounting & Information Management, Vol (23), No (4), United Kingdom, p 366

[25] Arthur J. Gallagher (2015), **Gallagher ERM Practice Risk Management's Standard of Practice–An Overview of ISO 31000**, USA, JUNE, p 3.

[26] **Eric** Eric LACHAPELLE & Besnik HUNDOZI (2015), **White paper** (**ISO 31000 RISK MANAGEMENT – PRINCIPLES AND GUIDELINES**), PECB, Canada,. p**6**,**7**.

[27] شادي صالح البجيرمي (2011)، **دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر (دراسة ميدانية في المصارف السورية)**، رسالة مقدمة لنيل شهاد الماجستر في المحاسبة، جامعة دمشق، الصفحات.85-84 .

[28] Vahit Ferhan Benli & Duygu Celayir (2014), **RISK BASED INTERNAL AUDITING AND RISK ASSESSMENT PROCESS**, European Journal of Accounting Auditing and Fianance Research, Vol (2),No (7), United Kingdom, p 6

[29] IIA. (2019, 05 31). International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing. OnLine : https://na.theiia.org/translations/PublicDocuments/IPPF-Standards-2017-Arabic.pdf (Visited 20/05/2019)

[30] سعد بن سعيد القحطاني (2015)، **الإحصاء التطبيقي، المفاهيم الأساسية وأدوات التحليل الإحصائي الأكثر إستخداما في الدراسات والبحوث الإجتماعية والإنسانية بإستخدام SPSS**، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، المملكة العربية السعودية، الصفحة 119.

[31] حمزة محمد دودين (2013)، **التحليل الإحصائي المتقدم للبيانات بإستخدام SPSS**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية،الأردن، الصفحة 137.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

حاج قويدر قورين، أبو بكر الصديق قيداون وعمر عبو (2019)، **مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني– دراسة ميدانية للبنوك الجزائرية–**، مجلة الباحث، المجلد 19(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 434-419.